World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام
التاريخ: 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024
اللغة الأصلية: الفرنسية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/6-D
تقارير التقييم
للنظر

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم استجابة البرنامج الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا (2018-2023)

موجز تنفيذي

يغطي هذا التقييم ثمانية بلدان في منطقة الساحل ووسط أفريقيا (بوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا) خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2018 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023. ويتناول التقرير قدرة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) على توقع حالات الطوارئ والاستعداد والاستجابة لها في سياق محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وكيفية تجلي هذه القدرة من خلال استجابة **البرنامج** المباشرة للاحتياجات الغذائية والتغذوية الطارئة ودعمه للاستجابة الوطنية للأزمات ونظم الأغذية والحماية الاجتماعية، فضلا عن تعزيز النظام الإيكولوجي الإنساني.

وخلص التقييم إلى أن **البرنامج** قدم دعما قويا وسريعا للسكان المتضررين من الأزمات العديدة في المنطقة وقام بتعبئة قدراته لدعم تدخلات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. وعلى الرغم من التنفيذ الفعال، فإن النتائج مقارنة بالمؤشرات المرتبطة بتدخلات **البرنامج** في حالات الطوارئ متباينة. فعلى الرغم من تصميمه على توفير استجابة على مراحل ومتسلسلة في المناطق الأكثر تضررا من انعدام الأمن، يواجه **البرنامج** في كثير من الأحيان تحديات في دعم تعافي السكان المتضررين من النزاعات وقدرتهم على الصمود على نحو فعال. وقد أثبت **البرنامج** قدرته على الابتكار والاستثمار في النظم التي تدعم استجابته لحالات الطوارئ. وفي سياق تقلص مساحة العمل الإنساني وتسييسه، أثبتت استراتيجيات الوصول المتنوعة التي يتبعها **البرنامج** فعاليتها. غير أن المبادئ الإنسانية لا توجه على نحو كاف عملية اتخاذ القرارات في **البرنامج**. وعلاوة على ذلك، قام **البرنامج** بتنويع شراكاته الاستراتيجية،

*وفقا لسياسة التقييم في **البرنامج** (WFP/EB.1/2022/4-C) (2022)، وتوخيا لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده **البرنامج** من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.*

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A.-C. Luzot
مديرة التقييم
بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة J. Thoulouzan
كبيرة موظفي التقييم
بريد إلكتروني: julie.thoulouzan@wfp.org

مع التركيز على قيمته المضافة، ولكن شراكاته مع المنظمات غير الحكومية المحلية هي شراكات تعتمد على المعاملات إلى حد كبير ولا تركز بشكل كاف على المواءمة مع السياق المحلي. وينتج **البرنامج** قدرا كبيرا من البيانات، ولكنه لا يوفر ما يكفي من المعرفة لتوجيه الاستجابات لحالات الطوارئ، أو تيسير العمل في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، أو توقع الأزمات. وأخيرا، وفي حين أنه قد أحرز تقدم في مجالات المساءلة أمام السكان المتضررين والاعتبارات الجنسانية والحماية، لا يزال الاهتمام بمواضيع التنوع والإدماج الشاملة يحظى باهتمام قليل، بدءا من القيود لناحية إدماج التقاطع في تحليلات هشاشة الأوضاع.

ويوصي التقييم بأن يقوم **البرنامج** بما يلي: 1) تعزيز تحديد أولويات الاحتياجات الأكثر إلحاحا في التدخلات في حالات الطوارئ، وكذلك تحسين تصميم وتنفيذ دعمه لتعافي السكان المتضررين من النزاعات وقدرتهم على الصمود؛ 2) تعزيز جدول أعمال للبحوث يدعم جودة عمليات الطوارئ، ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والدعوة وإدارة المخاطر؛ 3) تعزيز قدرته على معالجة المعضلات المرتبطة بالمبادئ الإنسانية في الإقليم ومواصلة جهوده في ما يتعلق بالوصول؛ 4) تعزيز شراكاته المتعلقة بالمنظور الجنساني والإدماج، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية وتماسك النسيج الاجتماعي؛ 5) ضمان توافق عمليات إدارة الشراكات المؤسسية مع التزامات **البرنامج** العالمية في ما يتعلق بالمواءمة مع السياق المحلي وإدراج أهداف بشأن تمكين الجهات الفاعلة المحلية في الاستراتيجيات الإقليمية القائمة؛ 6) توسيع نطاق دعمه لاستراتيجيات استجابة المؤسسات الإقليمية وآلياتها وأدواتها المستخدمة لمنع أزمات الغذاء والتغذية وإدارتها.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا في الفترة من 2018 إلى 2023، الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2024/6-D، ورد الإدارة الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2024/6-D/Add.1، ويشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- يغطي التقييم ثمانية بلدان في منطقة الساحل ووسط أفريقيا (بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا) خلال الفترة 2018-2023. وهو يتناول قدرة **البرنامج** على توقع حالات الطوارئ والاستعداد والاستجابة لها من خلال الاستجابة المباشرة للاحتياجات الغذائية والتغذوية الطارئة ودعم الاستجابة الوطنية للأزمات ونظم الحماية الاجتماعية وتعزيز النظام الإيكولوجي الإنساني.

2- وبالإضافة إلى ذلك، تناول التقييم أوجه التآزر مع البرامج المصممة للحد من الضعف الهيكلي وبناء رأس المال البشري، وكذلك التدخلات التي تهدف إلى تعزيز سبل كسب العيش وقدرة النظم الغذائية على الصمود. وأخيرا، تناول التقييم مواضيع شاملة مثل المنظور الجنساني والإدماج، ومراعاة النزاعات وحماية السكان المتضررين ومساءلته أمامهم.

3- وبعد إجراء تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية مؤخرا في غالبية المكاتب القطرية، يقدم هذا التقييم تحليلا شاملا على المستوى الإقليمي، مستفيدا من التقييمات والدراسات التي أجريت في كل بلد ومكملا لها. وجرى استكشاف كل سؤال من أسئلة التقييم من خلال أربع أو خمس زيارات قطرية من أصل ثماني زيارات قطرية. وقد ساعد هذا النهج في تعميق التحليل وتعزيز جانب التعلم من التقييم.

السياق

4- تتسم بلدان منطقة الساحل ووسط أفريقيا التي يغطيها هذا التقييم بمستويات عالية من الضعف الناجم عن عوامل هيكلية مثل الفقر المزمن، والضغوط الديمغرافية المتزايدة، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والهشاشة المؤسسية. ويتفاقم التوزيع غير المتكافئ للثروة بسبب ارتفاع مستويات الدّيْن العام، مما يحد من الحيز المالي المتاح للحكومات من أجل الخدمات الاجتماعية الأساسية ونظم الحماية الاجتماعية.

5- وترتبط هذه الهشاشة الهيكلية، التي هي أصل الأزمات التي عصفت بالمنطقة، بعوامل متعددة، تتشابك في حد ذاتها في بعض الأحيان: الأزمات العالمية (جائحة فيروس كورونا 2019؛ والآثار الاقتصادية والسياسية للنزاع في أوكرانيا)، والنزاعات المسلحة وانعدام الأمن والعنف التي تؤثر على مناطق متزايدة الاتساع، علاوة على الأزمات السياسية والمؤسسية في بعض البلدان، والظواهر القصوى المتعلقة بالمناخ.

6- وصُنفت سبعة من البلدان الثمانية المشمولة بالتقييم على أنها "معرضة لمخاطر عالية أو عالية جدا " من حيث أثر تغير المناخ على التعرض لمخاطر الكوارث الإنسانية.[1] ويقوض تغير المناخ الإنتاجية الزراعية[2] والأمن الغذائي وسبل كسب العيش، ويزيد في الوقت نفسه من مخاطر النزاعات والهجرة في الإقليم.[3]

7- ومنذ أواخر تسعينات القرن الماضي، شهدت منطقة الساحل (بما في ذلك حوض بحيرة تشاد) زيادة كبيرة في النزاعات والعنف الطائفي والتطرف العنيف. وخلال الفترة بين عامي 2020 و2023، وقعت انقلابات في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر.

8- ويشكل احتدام النزاعات أحد أسباب الزيادة الحادة في النزوح القسري في الإقليم. ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بلغ مجموع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا في البلدان الثمانية 9.8 مليون شخص في عام 2023 (مرتفعا من 5.1 مليون شخص في عام 2018).[4] ويؤدي النزاع ونزوح السكان إلى تصاعد مستويات العنف

---

[1] المفوضية الأوروبية. "مؤشر المخاطر INFORM". مخاطر عالية جدا: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والنيجر ونيجيريا؛ ومخاطر عالية: بوركينا فاسو والكاميرون؛ ومخاطر متوسطة: موريتانيا.

[2] T.W. Carr and others. 2022. *Climate change impacts and adaptation strategies for crops in West Africa: a systematic review*. In Environmental Research Letters, 17(5), 1–24.

[3] شبكة معلومات الأمن الغذائي. 2023. لمحات عامة إقليمية عن أزمات الغذاء في عام 2022 - غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والكاميرون.

[4] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. 2024. نظام البحث عن بيانات اللاجئين (*Refugee Data Finder*). بيانات عام 2023 لموريتانيا غير متاحة.

الجنسي والعنف العائلي وزواج الأطفال والاستغلال والانتهاك الجنسيين للبنات والنساء، والتي كانت مرتفعة جدا أصلا في الإقليم.[5]

9- ويعد الإقليم من أكثر مناطق القارة الأفريقية ضعفا من حيث الأمن الغذائي. ووفقا لتحليلات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق، ارتفع عدد الأشخاص في المرحلة 3 (الأزمة) أو ما هو أعلى من ذلك من 10.15 مليون شخص في عام 2018 إلى 39.76 مليون شخص في عام 2023 في البلدان الثمانية (انظر الشكل 1). كما أن وضع التغذية يبعث على القلق أيضا: حيث يعاني في المتوسط 28 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر من التقزم، ويعاني 10 في المائة من الهزال.[6]

الشكل 1: الأشخاص في المراحل من 3 إلى 5
وفقا لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق

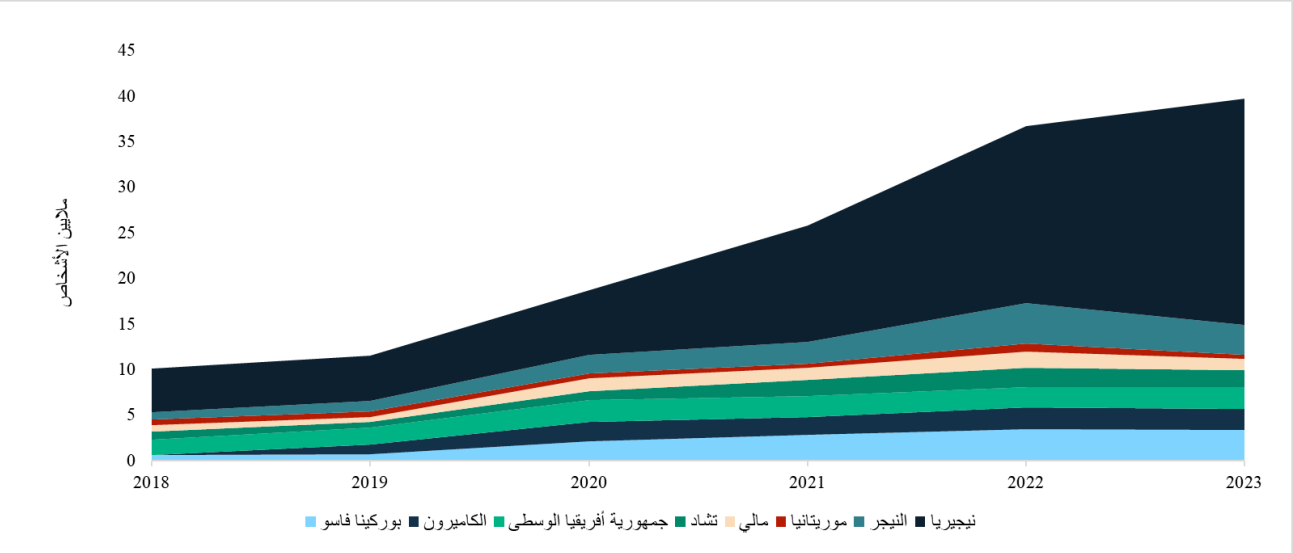

المصدر: بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق للفترة 2018-2023، تم الاطلاع عليها في 8 فبراير/شباط 2024.

برامج البرنامج

10- في الفترة بين عامي 2018 و2021، استجاب **البرنامج** - الذي يعمل في البلدان الثمانية من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة - لأربع حالات طوارئ مصنفة على أنها من المستوى 2 وخمس حالات طوارئ من المستوى 3. وبين عامي 2022 و2023 استجاب **البرنامج** لست أزمات مصنفة على أنها "اهتمام مؤسسي"، ومعظمها أزمات ممتدة وواسعة النطاق ومعقدة (انظر الشكل 2).[7]

[5] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2022. *رصد الاستجابة لمجال المسؤولية المتعلق بالعنف الجنساني - خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، إقليم غرب ووسط أفريقيا*.

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وآخرون. 2023. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2023 - التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل*.

[7] أدخلت هذه التصنيفات في تعميم المديرة التنفيذية 003/2023. وكانت الأزمات تصنف من قبل إلى أزمات من المستوى 2 أو المستوى 3 من حالات الطوارئ.

الشكل 2: تصنيفات حالات الطوارئ
والخطط الاستراتيجية القطرية في البلدان الثمانية (2018-2023)

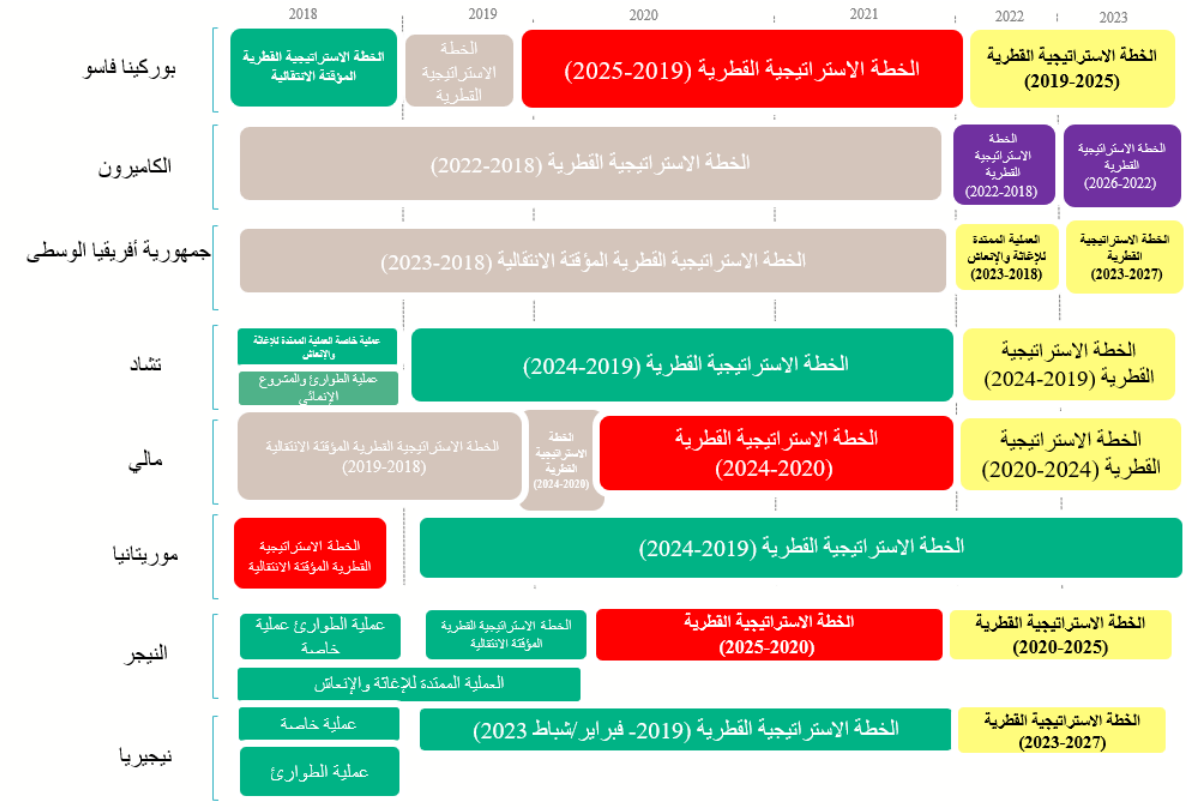

*مفتاح الشكل: **أخضر:** لا يوجد تصنيف لحالة طوارئ؛ **بني فاتح:** حالة الطوارئ من المستوى 2 (بموجب بروتوكول الطوارئ السابق)؛ **أحمر:** حالة طوارئ من المستوى 3 (في إطار بروتوكول الطوارئ السابق)؛ **أصفر:** اهتمام مؤسسي؛ **بنفسجي:** إجراء مبكر واستجابة لحالة طوارئ.*

المصدر: فريق التقييم.

11- وخلال الفترة 2019-2023، ارتفع عدد الأشخاص الذين يستهدفهم **البرنامج** في البلدان الثمانية بنحو 74 في المائة[8] (من 11.2 مليون إلى 19.5 مليون)، بينما زادت المتطلبات بموجب الخطط القائمة على الاحتياجات بأكثر من الضعف (من 1.3 مليار دولار أمريكي إلى 2.7 مليار دولار أمريكي) (انظر الشكل 3).

[8] **البرنامج**. 2023. مجموعة البيانات: نظرة عامة على موارد ميزانية الحافظة القطرية.

الشكل 3: التغير في عدد المستفيدين المستهدفين سنويا
والخطط القائمة على الاحتياجات في البلدان الثمانية (2018-2023)

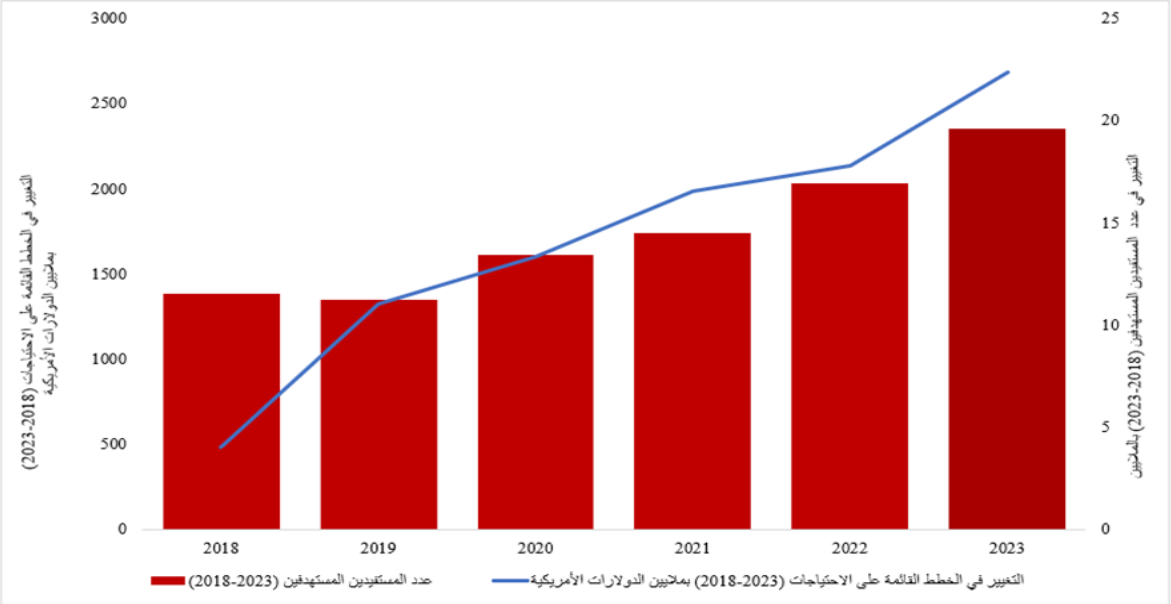

المصدر: أداة المكاتب القطرية للإدارة (Comet) CM-R01b 2018-2023 وتقرير عن اللمحة العامة لموارد ميزانية الحافظة القطرية. تم الحصول على البيانات في أبريل/نيسان 2024. والبيانات المتعلقة بعدد المستفيدين في عام 2018 غير مكتملة.

12- وانخفض مستوى التمويل لجميع البلدان الثمانية من 80 في المائة من الخطط القائمة على الاحتياجات في عام 2018 إلى 43 في المائة في عام 2023، وكان ذلك مصحوبا بارتفاعين في عام 2020 (73 في المائة) وفي عام 2022 (70 في المائة - انظر الشكل 4). وكان أكثر من 90 في المائة من المساهمات التي تلقتها المكاتب القطرية الثمانية مخصصا. وزاد حجم الأموال المخصصة على مستوى الأنشطة بنسبة 85 في المائة في الفترة بين عامي 2018 و2023.

الشكل 4: قيمة الخطط القائمة على الاحتياجات وخطط التنفيذ
والموارد المخصصة والنفقات الفعلية للبلدان الثمانية (2018-2023)

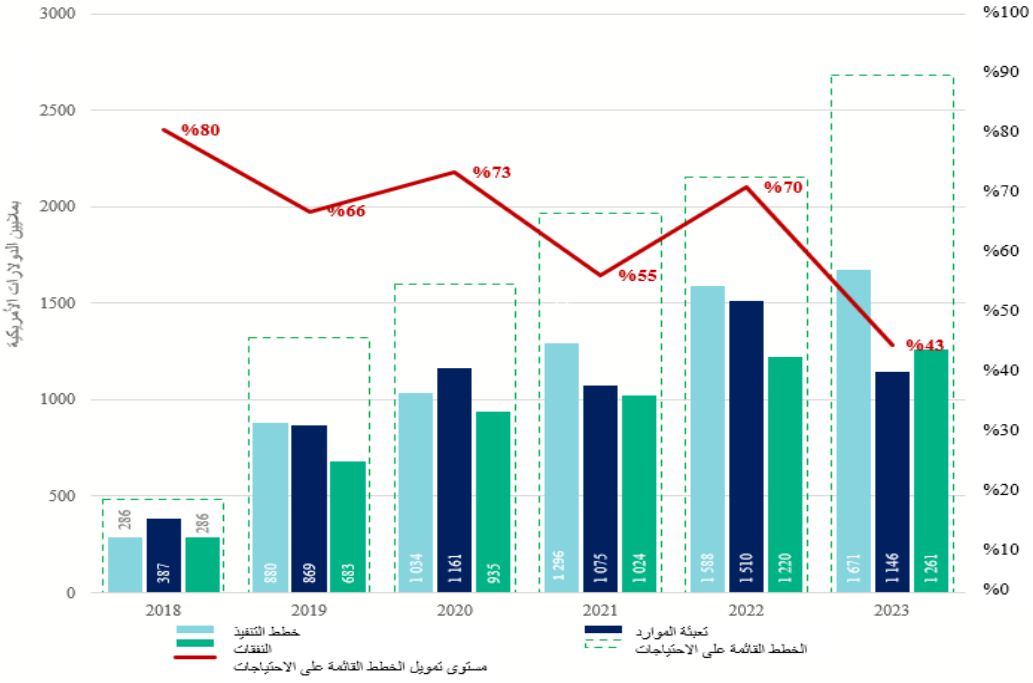

المصدر: تقرير عن اللمحة العامة لموارد ميزانية الحافظة القطرية. تم الحصول على البيانات في يناير/كانون الثاني 2024.

13- ومن أجل الاعتماد على إطار مرجعي واحد لجميع البلدان الثمانية، أعاد فريق التقييم بناء نظرية للتغيير بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية (انظر الملحق). وتركز تدخلات **البرنامج** على خمسة مسارات للتغيير. وتشكل مسارات الاستجابة للأزمات والنظم الوطنية والنظام الإيكولوجي الإنساني أولويات هذا التقييم. وجرى تناول مساري رأس المال البشري وسبل كسب العيش من حيث التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتنفيذ مساهمة **البرنامج** في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

نتائج التقييم

في سياق يشهد تزايدا في الاحتياجات ونقصا في التمويل، إلى أي مدى سعى البرنامج إلى الاستجابة لحالات الطوارئ المتكررة والمتزايدة الحدة في المنطقة بطريقة متكاملة؟

تنفيذ تدخلات الاستجابة لحالات الطوارئ والجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود على مراحل وبطريقة متسلسلة

14- زاد **البرنامج** تدريجيا عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية الطارئة، بما يتماشى مع تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (انظر الشكل 5). وبالنظر إلى عدم كفاية الموارد المعبأة (انظر الشكل 4) والزيادة في تكلفة العمليات في عام 2023، وضعت المكاتب القطرية استراتيجيات لتحديد أولويات التدخلات في حالات الطوارئ، والتي فضلت عموما الحفاظ على مستوى كبير من التغطية. وعلى الرغم من هذا الاختيار، تقلص نطاق التغطية الفعلية لاستجابة **البرنامج** للاحتياجات الطارئة.

15- وسعى **البرنامج** في تلبيته للاحتياجات الطارئة الموسمية ودعم قدرة الأسر والمجتمعات المحلية الريفية على الصمود إلى المواءمة مع الأولويات الوطنية وتعزيز التقارب الجغرافي لأنشطته، ولا سيما في منطقة الساحل. وتتسق استراتيجيته المتمثلة في تنفيذ الأنشطة على مراحل وبطريقة متسلسلة مع الاحتياجات الناشئة عن الضعف الهيكلي في المناطق الريفية في منطقة الساحل ومع توقعات أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. وقام **البرنامج** أيضا بتعبئة حزمة البناء القدرة على الصمود لديه، مما سهل التقارب الجغرافي والتكامل بين الأنشطة المختلفة للمساهمة في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في "المناطق العازلة" - وهي المناطق التي لا تشهد قتالا نشطا، ولكنها مع ذلك متضررة بالنزاع وتتسم باحتياجات إنسانية متزايدة وممتدة. ومن بين العوامل التي تيسر هذا العمل، يشير التقييم إلى قدرة **البرنامج** التشغيلية على توسيع نطاق استجاباته لحالات الطوارئ، فضلا عن اكتسابه لمهارات جديدة تدعم مساهمته في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وتحويل النظم الغذائية.

16- غير أن تنفيذ استراتيجية لإدماج وترتيب الأنشطة غير مكتمل. والواقع أن إمكانية تخطيط وتنفيذ استراتيجيات متعددة السنوات لدعم بناء القدرة على الصمود تقوضها الحالة السياسية والأمنية المتغيرة وتزايد الاحتياجات الإنسانية، مما يحد من إمكانيات تصميم الأنشطة المتكاملة وتنفيذها لدعم السكان المتضررين من النزاع. وبالإضافة إلى الظروف الأمنية غير المستقرة، يسلط التقييم الضوء على عدد من القيود الخارجية، بما في ذلك الاعتماد على بعض الجهات المانحة، وزيادة تخصيص المساهمات على مستوى النشاط، والافتقار إلى تمويل متعدد السنوات يتسم بالمرونة الكافية لدعم الاستراتيجية المتكاملة لبناء القدرة على الصمود، وعدم رغبة بعض الحكومات في تقديم دعم مستدام لسبل كسب عيش السكان النازحين. وعلى المستوى الداخلي، فإن **البرنامج** مقيد بحافظة تدخلاته التي لا توفر خيارات كثيرة لدعم بناء القدرة على الصمود لدى السكان الذين يعانون من تقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية، فضلا عن استمرار صوامع العزلة التنظيمية الداخلية التي تعيق تنسيق أنشطة الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود وتعزيز النظم، وهو ما لم يتمكن إصلاح الخطط الاستراتيجية القطرية من القضاء عليه.

الشكل 5: الاتساق العام لبرامج البرنامج مع تطور الاحتياجات المقدرة[9]

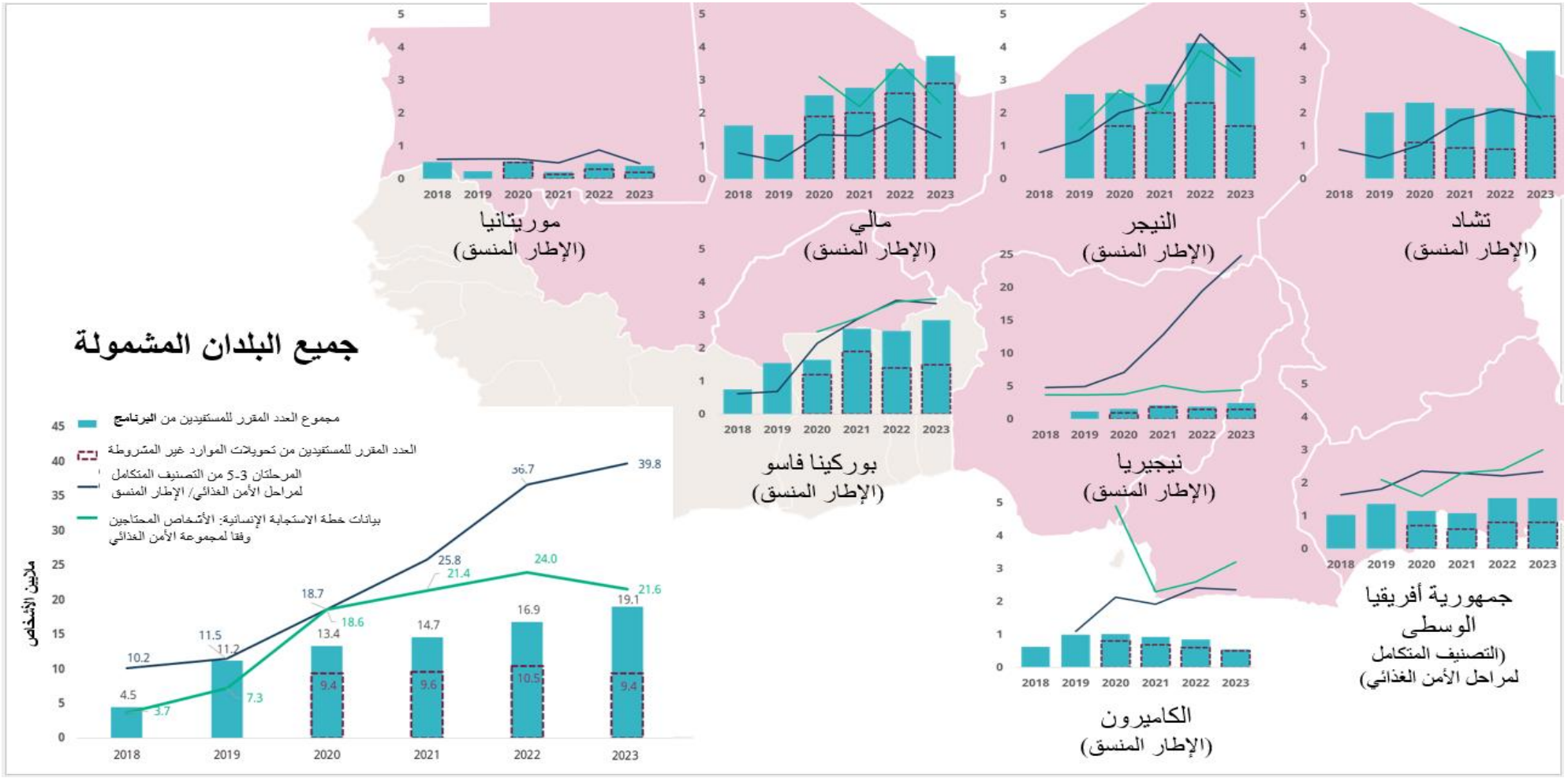

المصدر: **البرنامج**. 2023. تقارير أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت) CM-R022 و CM-R023 و CM-R024 و CM-R025. تم الحصول على البيانات في أبريل/نيسان 2024. بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق: https://www.foodsecurity.net، و https://www.ipcinfo.org.

ليس في التسميات المستخدمة في الخريطة الواردة في الشكل 5، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب **البرنامج** في ما يتعلق بالمركز القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو منطقة بحرية أو حدود.

[9] البيانات المتعلقة بمجموع المستفيدين في عام 2018 لتشاد والنيجر ونيجيريا، والبيانات المتعلقة بالمستفيدين من التحويلات غير المشروطة في الفترة 2018-2019 لجميع البلدان غير متاحة، وبالتالي لا تظهر في التحليل.

المساهمة في تعزيز القدرة الوطنية على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها ونظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات

17- قام **البرنامج** بتنويع الدعم الذي يقدمه، ولا سيما في مجال تقديم الخدمات، وأتاح ذلك له الاستجابة للهشاشة المؤسسية في البلدان. وعلى الرغم من أن الدعم الذي يقدمه **البرنامج** لا يستند إلى تحليل بشكل كاف، تحظى بعض جوانبه بتقدير أصحاب المصلحة، ولا سيما في ما يتعلق بتوليد البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتحليلها. وحققت أشكال الدعم الأخرى، مثل تقديم الخدمات (شراء الحبوب وتوزيعها)، نجاحا متفاوتا. وبالنظر إلى أن مؤشرات الرصد لا توفر سوى معلومات قليلة عن جودة الدعم واستدامته، من الصعب تقييم مساهمة **البرنامج** في تعزيز القدرات. وفي إطار برنامج لدعم نظم الحماية الاجتماعية في منطقة الساحل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، اعتمد **البرنامج** نهجا إقليميا لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية. وفي موريتانيا، وفي سياق وطني موات وبالتزام قوي من **البرنامج**، ساعد الدعم المقدم في موريتانيا على تحسين النظم الوطنية للإنذار المبكر والاستعداد للاستجابة والتخطيط لها من خلال تعزيز القيادة الوطنية، مما أدى إلى زيادة استجابة النظام الوطني ودعم قدرته على التنسيق. ومما يقيد نطاق استخدام الأدوات الوطنية في كثير من البلدان عدم اكتمال تطور هذه الأدوات، وتركز استراتيجيات **البرنامج** على دعم النظم في العديد من البلدان تركيزا كاملا على تحقيق المواءمة. وعلى الرغم من ذلك، تقدم حالة موريتانيا دروسا يمكن الاستفادة منها في سائر بلدان الإقليم.

الالتزام بالمبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية في الإقليم

18- في مواجهة التدهور الحاد في الوضع الأمني، قام **البرنامج** بتكييف عمله في المنطقة منذ عام 2018، ولا سيما من خلال تنويع استراتيجياته في الوصول، معتمدا على شرعيته وشبكاته المحلية وموارده اللوجستية. وأثبتت هذه الاستراتيجيات فعاليتها بشكل عام، على الرغم من أن قدرة **البرنامج** على تقديم المساعدة واجهت عقبات في المناطق التي تعاني من وجود محدود للدولة وفي المناطق غير الساحلية التي يتعذر الوصول إليها. وقد أعطى المكتب الإقليمي الأولوية للاستثمار في استراتيجيات الوصول ودعمها ومراعاة ظروف النزاع. وقام **البرنامج** في بعض الأحيان بتيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. غير أن تقسيم الأدوار بين **البرنامج** وشركائه المتعاونين يفتقر في كثير من الأحيان إلى التوازن، خاصة عندما يتعلق الأمر بمفاوضات الوصول.

19- وتعاني سبعة من البلدان الثمانية حالات نزاع قد تؤدي إلى معضلات في ما يتعلق بالالتزام بالمبادئ الإنسانية. فعلى سبيل المثال، قد يهدد الدعم الذي يقدمه **البرنامج** إلى الحكومات واستراتيجيات استجابتها كجزء من عمله على تعزيز النظم الوطنية حياده واستقلاليته التشغيلية - الفعلية والمتصورة - عندما تكون هذه الحكومات طرفا في النزاع. ويمكن أيضا أن يقوض الحوار المحدود مع الجماعات المسلحة غير الحكومية في سياقات معينة الصورة المحايدة **للبرنامج**، على الرغم من أن الحفاظ على الحياد شرط أساسي للوصول إلى جميع المجتمعات المحلية المتضررة.

20- وفي مواجهة هذه المعضلات التي تؤثر على جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، يسترشد **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية كإطار تشغيلي وكإطار لصنع القرار لتحديد المناطق والمجموعات السكانية التي ستقدم إليها المساعدة (في حدود التراخيص الحكومية للوصول) والشراكات التي يتعين إقامتها. ومع ذلك، تبرز نقاط ضعف من حيث ما يلي: 1) الاعتراف بالمعضلات والقدرة على تقييمها، 2) مستوى التوجيه والرقابة على تموضع **البرنامج**، 3) التفكير الجماعي في الحلول ووجود منصات داخلية وخارجية للمناقشة.

فعالية تدخلات البرنامج لصالح السكان المتضررين

الاستجابة للأزمات

21- ساعد **البرنامج** عددا كبيرا من المستفيدين، حيث وصل إلى ما تراوح بين 75 و107 في المائة من الأشخاص المستهدفين. وتمثل المساعدات الغذائية العامة الجزء الأكبر على الإطلاق من البرنامج. وفي ضوء زيادة القيود على التمويل وارتفاع التكاليف التشغيلية المرتبطة بالتغيرات في بيئة العمل، لم تتحقق الأهداف المحددة لحجم التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية الموزعة (انظر الشكلين 6 و7). واضطر **البرنامج** إلى تحديد أولويات تخصيص موارده للاستجابة لحالات الطوارئ، واختار

في كثير من الأحيان تخفيض الحصص الغذائية أو مدة المساعدة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص الضعفاء. وعندما خفضت الحصص الغذائية، لم تكن التحويلات كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية للأشخاص المستهدفين.

الشكل 6: التحويلات النقدية المقررة والفعلية في البلدان الثمانية

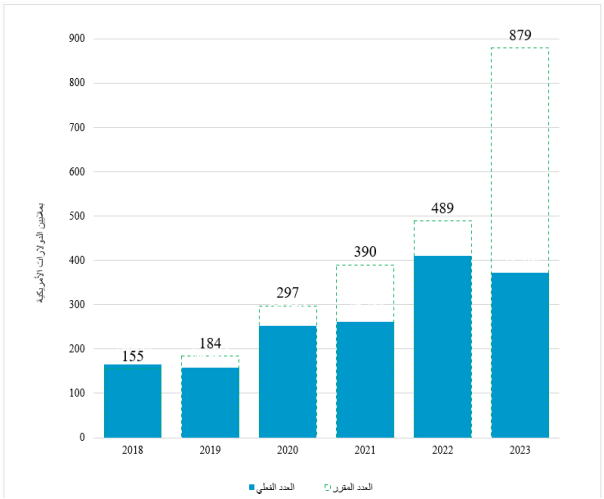

الشكل: 7 توزيعات الأغذية المقررة والفعلية في البلدان الثمانية

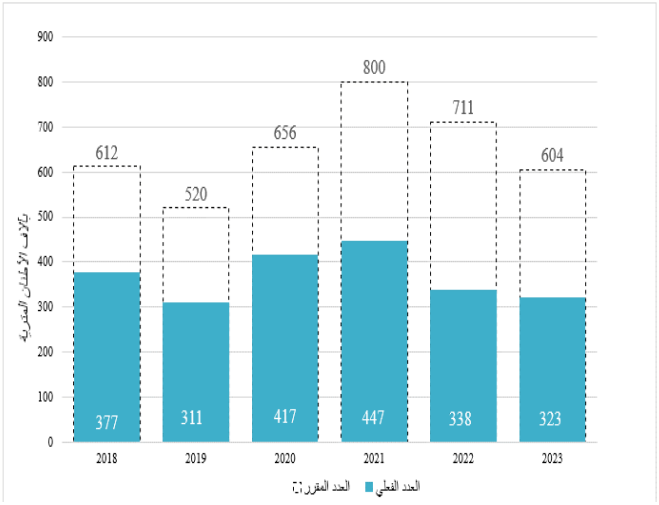

المصدر: **البرنامج**. 2023. تقارير أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (Comet) CM-R014_Food_and_CBT_v2.1_NEW_CRF. تم الحصول على البيانات في أبريل/نيسان 2024

22- وبالتالي، كان التقدم متباينا في ما يخص المؤشرات المرتبطة بالاستجابة لحالات الطوارئ، ولا سيما الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الذين يتلقون المساعدة، باستثناء النيجر وموريتانيا حيث كانت النتائج مرضية بدرجة أكبر. ويعبر هذا الاتجاه أيضا عن التدهور في الحالة الأمنية والغذائية العامة وضيق سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية والقيود الشديدة أحيانا على وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بسبب انعدام الأمن والديناميات السياسية.

تعزيز رأس المال البشري وتحسين سبل كسب العيش

23- على الرغم مما سبق فإن تحليل النتائج الموثقة من خلال نظم الرصد التابعة **للبرنامج** سلط الضوء على الآثار الإيجابية على الأمن الغذائي والحد من ضعف الأسر في مواجهة الصدمات المرتبطة بالمناخ في بلدان منطقة الساحل التي شهدت توسيعا كبيرا لنطاق البرنامج المتكامل لبناء القدرة على الصمود.[10] وتبذل جهود لإيجاد وسيلة لتقييم تأثيرات البرنامج على خفض الاحتياجات الإنسانية. وتبشر النتائج الأولية بآفاق واعدة. وأجرت عدة مكاتب قطرية أو ستجري تقييمات للبرامج، ويبرز تقييم للأثر في النيجر[11] التأثيرات الإيجابية على الأمن الغذائي للأسر (التي تبدو بوضوح أكبر بعد موسم الحصاد) وعلى الإنتاج الزراعي. وسعى **البرنامج** أيضا إلى تعزيز إجراءاته في دعم التعافي المبكر وبناء القدرة على الصمود ودعم تماسك النسيج الاجتماعي في ما يعرف باسم "المناطق العازلة"، التي يهددها انتشار انعدام الأمن، وتستضيف نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يعانون من النزوح الممتد. غير أن الظروف اللازمة لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات على نطاق واسع تصبح أكثر خطورة في المناطق المتضررة من النزاع.

تعزيز النظام الإيكولوجي الإنساني

24- يعترف شركاء **البرنامج** على نطاق واسع بقدرة **البرنامج** كمقدم فعال للخدمات المشتركة للاستجابة الجماعية، ولا سيما من خلال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة ومجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ.

[10] **البرنامج**. 2023. *أدلة من البرنامج المتكامل للقدرة على الصمود في منطقة الساحل الخاص* ***بالبرنامج*** *– تجهيز المجتمعات المحلية للصمود في وجه أزمات الغذاء.. Evidence from WFP's Integrated Resilience Programme in the Sahel: Equipping Communities to Withstand Food Crises*

[11] **البرنامج**. 2023. *النيجر، تعلم القدرة على الصمود في منطقة الساحل: تقرير أساسي عن تقييم الأثر. Niger, Resilience Learning in the Sahel: Impact Evaluation Baseline Report*.

إلى أي مدى أدمجت برامج البرنامج في الإقليم شواغل شاملة؟

النهج الشامل

25- عزز المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية تعميم المنظور الجنساني من خلال بناء القدرات الداخلية والخارجية وتحقيق تقدم نحو تحقيق هدف ضمان أن تضم الأفرقة ما لا يقل عن 50 في المائة من النساء.

26- وتركز بعض البرامج، ولا سيما برامج التغذية والتعليم، تركيزا قويا على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، في حين أن برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والتحويلات غير المشروطة تشمل مراعاة الفوارق بين الجنسين. ولكن اتساع مشاركة المرأة لا يضمن مراعاة وجهات نظرها واحتياجاتها الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني البرمجة من الفهم المحدود للتفاعلات داخل الأسرة وعوامل النزاع التي يمكن أن ترشد تصميم التدخلات، ولا سيما التدخلات في حالات الطوارئ. ونتيجة لذلك، فإن الفرص المتاحة لتحقيق تأثير تحويلي على عدم المساواة بين الجنسين من خلال عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ غير مستغلة بشكل كاف.

27- ولا تزال التحليلات في مجال الإدماج التي تأخذ في الاعتبار القيود التي يواجهها الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يتعرضون للتمييز بسبب أصلهم العرقي في مراحلها المبكرة ومخصصة. وفي هذه المجالات، استثمر **البرنامج** في قدراته الداخلية الموظفين، ولكنه لم يستثمر بما فيه الكفاية في الشراكات مع الكيانات المتخصصة أو مصادر الخبرة أو الكيانات التي على صلة مباشرة بالسكان المعنيين.

حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم

28- منذ عام 2020، عزز **البرنامج** قدرته على إدماج حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم من حيث أدواته وتوجيهاته وخبراته، سواء على المستوى الداخلي أو مع شركائه المتعاونين. وهناك اعتراف واسع النطاق بما أُحرز من تقدم كبير في مجال آليات التعقيبات المجتمعية التي باتت أكثر شمولا وأصبحت تعتمد على عدة قنوات للتعقيبات وتغطي بعض المناطق التي يتعذر الوصول إليها.

29- وعلى الرغم من ذلك، تميل البيانات التي يتم تجميعها من خلال هذه الآليات إلى أن تُستخدم كرد فعل تجاه الأزمات وليس وفق طريقة نظمية؛ رغم أن الجهود الأخيرة المبذولة في إطار آليات التعقيبات المجتمعية في المنطقة دفعت بوركينا فاسو ونيجيريا والمكاتب القطرية الأخرى إلى إنشاء لجان تضم أفرقة البرامج لتحليل بيانات الرصد على أساس شهري. ونشأت مخاطر كبيرة تتعلق بحماية البيانات في عدة بلدان، ولكن خففت حدتها في الوقت الحالي، مع إيلاء اهتمام خاص للشكاوى الحساسة. ووضعت المكاتب القطرية بروتوكولات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكن لم يتم قياس أثرها على إدارة المخاطر. ولا يزال مستوى المعلومات ومشاركة المستفيدين في ما يتعلق بالمساعدات الغذائية العامة غير كاف. وتفتقر القرارات المتعلقة بالاستهداف أو مدة المساعدة إلى الوضوح أو لا يتم التعريف بها إلا في وقت متأخر. ويمكن الاستفادة بشكل أفضل من الطرق المبتكرة لإيصال الرسائل.

30- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المكاتب القطرية الثمانية مبادئ تعميم الحماية بما في ذلك "عدم إلحاق الضرر" ووضع قوائم مرجعية لتدابير الحماية الواجب اتخاذها وإدراجها في سجلات المخاطر. وأجرت بعض المكاتب القطرية مؤخرا تحليلات لمخاطر الحماية في المناطق الحساسة، ولكن هذه الجهود التحليلية محدودة ولم تترجم بعد إلى برامج.

النهج المراعي لظروف النزاع والمساهمة في السلام

31- يأخذ **البرنامج** في الاعتبار بشكل أكبر ظروف النزاع على المستويات الاستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية، ولا سيما من خلال تحليلات محددة وتخطيط تشاركي؛ ولكنه لا يطبق ذلك بطريقة منهجية. وعلاوة على ذلك، لا يستقي **البرنامج** على نحو كاف من التحليلات التي تجريها الكيانات الأخرى. ومع ذلك، يؤدي **البرنامج** دورا رئيسيا في معالجة الأزمات عن طريق المساهمة في الحوكمة الرشيدة من خلال دعمه لإدارة الخدمات الأساسية. ويساهم عمل **البرنامج** أيضا في الحد من ضعف المستفيدين ودعم التبادلات بين المجموعات الاجتماعية وتحسين إدارة الموارد، وبالتالي الحد من الهجرة الريفية والإقليمية التي تشكل ناقلا رئيسيا للنزاع المجتمعي. ويلاحظ التقييم بعض الآثار السلبية في الأجل القصير، ولا سيما إعطاء الأولوية للمستفيدين بعد

التسجيل، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى اضطرابات في المجتمعات المحلية وينزع الشرعية عن الشركاء المتعاونين. ويشير بعض أصحاب المصلحة إلى أن الاعتماد على المعونة في الأجلين من المتوسط إلى الطويل، يمكن أن يؤدي إلى تعقيد عملية الانتقال إلى أنشطة بناء القدرة على الصمود. ولا تقاس الآثار السلبية أو الإيجابية بشكل كامل، لذلك فإن فوائد "تناول الطعام معا" من خلال الأنشطة الجماعية مثل المقاصف المدرسية واستخدام النهج غير المباشرة لبناء السلام لا تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل عند تصميم البرامج.

إلى أي مدى أنتج البرنامج بيانات ومعارف واستخدمها وتبادلها لصالح السكان المتضررين في الإقليم؟

إنتاج البيانات واستخدامها لإثراء استراتيجيات البرامج

32- استثمر **البرنامج** بكثافة في تعزيز نظم جمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، ولا سيما في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، من خلال تكنولوجيا المعلومات والشراكات وتعزيز أفرقة البحث والتقييم والرصد التابعة له. وينظر الشركاء إلى دور **البرنامج** في هذا المجال على أنه حيوي، ولا سيما في ما يتعلق بتوفير مدخلات لعملية التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق. ويود البعض أن يتبادل **البرنامج** البيانات بصورة أكثر منهجية وأن يجري تحليلات أكثر تحديدا لإبقائهم على علم بالتغييرات في حالة الأمن الغذائي والتغذية.

33- وتستند تقديرات الاحتياجات الإجمالية والاستهداف الجغرافي اللاحق إلى التحليل. غير أن استخدام البيانات لتحديد أولويات البرامج والمستفيدين غير كاف في سياق تزايد القيود المفروضة على التمويل. وتمثل تحليلات فعالية استراتيجيات الاستهداف (الجارية في مالي) أو تقييمات النتائج المتباينة بحسب مستوى الضعف (موريتانيا) مبادرات مثيرة للاهتمام تهدف إلى إرشاد القرارات الخاصة بسياق محدد بشأن المفاضلة بين الاستهداف وتحديد الأولويات والتغطية.

34- ويستند الاستهداف الجغرافي الذي يجريه **البرنامج** عموما إلى أدلة قوية، على الرغم من أن بعض الجهات الفاعلة قد تسعى إلى تسييسه. أما بالنسبة للاستهداف على مستوى الأسر، أدخل **البرنامج** تدريجيا نهجا للاستهداف القائم على مواطن الضعف وليس على أساس الحالة. ومع ذلك، يعاني تعريف المعايير في بعض الأحيان من عدم وجود تحليل مفصل ومتعدد القطاعات لانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. ويعد المركز المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و**البرنامج** للتميز في البرامج والاستهداف مثالا جيدا للجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين فعالية الاستهداف، ولا سيما في الكاميرون، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر.[12]

35- ويستخدم **البرنامج** الاستهداف المجتمعي على نطاق واسع لزيادة قبول عملية الاستهداف، ولكنه لا يتحكم بشكل كاف في المخاطر المرتبطة بها. وفي الوقت نفسه، تتيح رقمنة عمليات التسجيل لأغراض التحويلات النقدية تحسين كفاءة الاستهداف من خلال تقليل أخطاء الإدماج. ومع ذلك، لا يزال تقييم أخطاء الاستبعاد غير كاف. ويقوض الخلط المتكرر بين الاستهداف وتحديد الأولويات قدرة **البرنامج** على التواصل الفعال مع مختلف أصحاب المصلحة.

36- وازداد استخدام التحويلات النقدية بشكل كبير في الإقليم منذ عام 2018، ويجري حاليا توسيع نطاق هذه الطريقة وإضفاء طابع مؤسسي عليها في جميع البلدان الثمانية. وتوجه تحليلات الجدوى اختيار الطريقة التي تبعها **البرنامج** في الاستجابة لحالات الطوارئ. وتعمل التحويلات النقدية غير المقيدة على تعزيز الشمول المالي للنساء على وجه الخصوص. ومكّن استخدام التحويلات النقدية أيضا **البرنامج** من اكتساب مزيد من سرعة التصرف. ومع ذلك، زادت في عام 2023 العقبات التي تحول دون استخدام التحويلات النقدية، ومن المرجح أن تزداد في السنوات القادمة بسبب القيود التنظيمية التي تفرضها بعض الحكومات، وتخصيص التمويل لطرائق تحويل محددة، والتغطية المحدودة من مقدمي الخدمات المالية الموثوقين المتاحين.

[12] الموقع الإلكتروني للمركز المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و**البرنامج** للتميز في البرامج والاستهداف.

توقع الاحتياجات والمخاطر المستقبلية وتكييف البرامج

37- ازداد استخدام **البرنامج** لآليات الاستعداد لحالات الطوارئ المؤسسية، التي كان لها دور فعال في دعم قدرته على الاستجابة. ويتجلى هذا الاتجاه في نمو الإقراض الداخلي للمشروعات وسلف حساب الاستجابة العاجلة للمكاتب القطرية الثمانية في الفترة بين عامي 2018 و2022 (انظر الشكل 8).

الشكل 8: المخصصات السنوية بحسب آلية التمويل بالسلف للبلدان الثمانية (2018-2023)

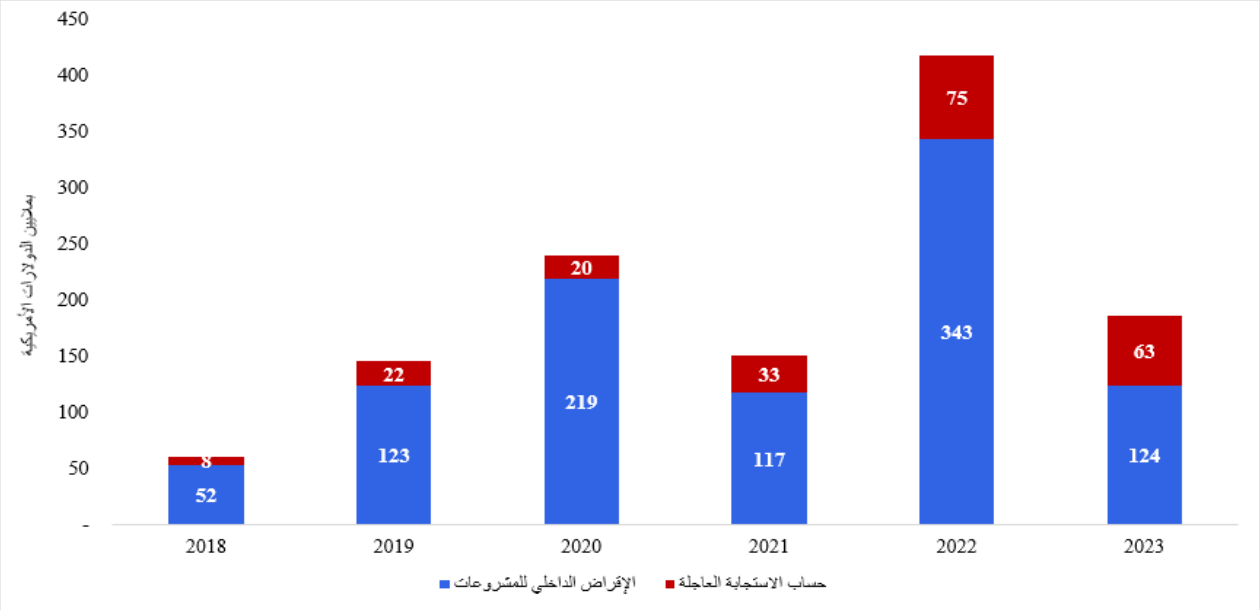

المصدر: **البرنامج**، دائرة سياسة الميزانية والتمويل الاستراتيجي. تم الحصول على البيانات في يناير/كانون الثاني 2024.

38- وعزز **البرنامج**، من خلال شراكته مع المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، قدراته على الاستجابة المبكرة إلى جانب قدرات بعض الجهات الشريكة الحكومية. وفي ضوء الحاجة إلى معالجة أوجه الضعف الهيكلي من خلال السياسات والأدوات الوطنية، قام **البرنامج** ببلورة رؤية طويلة الأجل للاستجابات لموسم الجدب في المستقبل تشمل تركيز مساهماته على تنفيذ البرامج الوطنية التي تلبي الاحتياجات المرتبطة بأوجه الضعف الهيكلي والصدمات المتكررة من خلال تعزيز القدرات وتركيز استجابته المباشرة على احتياجات السكان المتضررين من الأزمات الممتدة.

39- ولا تزال وظيفة التنبؤ بالمخاطر الطويلة الأجل غير متطورة بالقدر الكافي داخل **البرنامج** وتعاني من عدم الوضوح في ما يتعلق بالمسؤوليات المرتبطة بها. ومع ذلك، بدأ **البرنامج**، بناء على طلب من مقره والمكتب الإقليمي، في استكشاف العمل الاستباقي بشكل أكثر منهجية، ودعم جهود التنسيق في الإقليم والمساهمة في توسيع النطاق في النيجر.

40- وأخيرا، طبقت تدابير لتعزيز نظم **البرنامج** لإدارة المخاطر العالمية منذ عام 2018 على نطاق واسع في المكاتب القطرية الثمانية، التي يواجه معظمها مستويات عالية جدا من المخاطر. ويقدم الشكل 9 أدناه مزيدا من التفاصيل عن مجالات المخاطر الرئيسية من حيث التواتر والشدة لسبعة من البلدان الثمانية التي شملها التقييم. وساعد الدعم القوي جدا المقدم من المكتب الإقليمي في إطار مشروع الضمان العالمي الذي يهدف إلى تحسين ضوابط المخاطر، والتركيز على إدارة مخاطر تحريف مسار المعونة وتعزيز نظم الاستهداف والتسجيل والتحقق والمطابقة في توضيح الأولويات وإعادة تركيزها.

الشكل 9: مجالات المخاطر الرئيسية بحسب متوسط شدتها وتواترها

المصدر: **البرنامج**، 2023، تقرير تجميعي عن سجلات المخاطر لسبعة بلدان "عالية المخاطر" (لا تشمل موريتانيا)

الاستراتيجيات والنُهج الإقليمية للبرنامج

41- وضع **البرنامج** استراتيجيات ونهجا إقليمية تغطي جوانب متعددة من عمله. وتتأثر هذه الاستراتيجيات والنهج بشدة بالخصائص المميزة لمنطقة الساحل، وخليج غينيا وتركز على القدرة على بناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية التكيفية أكثر من تركيزها على الاستجابة للأزمات. وصممت هذه الإستراتيجيات والنهج بما يناسب السياقات الوطنية، وتستند إلى شراكات استراتيجية مثمرة. ووضع **البرنامج** مؤخرا جدول أعمال إقليمي للبحوث في ما يتعلق بالاستراتيجية الإقليمية لبناء القدرة على الصمود.

42- وفي حين تشمل سلاسل الإمداد تعاونا بين البلدان للسماح باستيراد الأغذية إلى البلدان غير الساحلية، لا تراعي برامج الاستجابة لحالات الطوارئ بالقدر الكافي التحديات التي تواجهها التدخلات في المناطق الحدودية، مما يقلل من أثرها. ومن بين العوامل التي يمكن أن تعالج هذه المشاكل، يشير التقييم إلى الشراكات مع مؤسسات التكامل الإقليمي والتعاون بين الكيانات الذي تيسره العلاقات على المستوى الإقليمي. وأخيرا، دفعت الأزمات العابرة للحدود نفسها نحو البحث عن استجابات تقوم على تجميع الموارد بين المكاتب القطرية. لتسهيل عمليات التسليم إلى المناطق المعزولة بسبب انعدام الأمن أو إغلاق الحدود.

إلى أي مدى عمل البرنامج في شراكات للاستجابة بطريقة نظمية أكثر لحالات الطوارئ في الإقليم؟

دعم المؤسسات الإقليمية

43- يشارك **البرنامج** في مجموعة متنوعة من المشروعات التعاونية مع الجهات الفاعلة في شبكة الوقاية من أزمات الغذاء، وعزز دعمه للجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل على وجه الخصوص، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويحظى الدور الأساسي **للبرنامج** في دعم المؤسسات الإقليمية بالاعتراف من حيث تبادل تحليلات الأمن الغذائي والتغذوي المنتظمة والقوية. وساهم **البرنامج** في التطورات المنهجية للإطار المنسق ويمتلك الخبرة اللازمة لدعم تطويره في المستقبل.

44- وأدى تعزيز الاتفاقات الرسمية، إلى جانب العديد من مبادرات الدعوة المشتركة، إلى تعزيز الروابط بين **البرنامج** والمؤسسات الإقليمية. غير أن قدرة **البرنامج** في مجال الدعم التقني لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي، ويمكن **للبرنامج** أداء دور أقوى في حوار السياسات، نظرا لتقارب التفكير الاستراتيجي مع المؤسسات الإقليمية.

45- ونوّع **البرنامج** شبكة شركائه الماليين والاستراتيجيين والتقنيين، وحقق نتائج ملموسة من حيث تعبئة الأموال وفعالية تدخلاته في حالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود. وتحسنت الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الاستجابة للأزمات، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المركز المشترك للتميز في البرامج والاستهداف) واليونيسف (الاستراتيجية المتكاملة لبناء القدرة على الصمود أو الحماية الاجتماعية التكيفية). ومكّنت هذه الشراكات من تعزيز جداول الأعمال الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات وتحسين استجابات **البرنامج** لحالات الطوارئ. ويسعى **البرنامج** جاهدا أيضا إلى تعزيز الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وعمل أيضا كمقدم خدمات للمشروعات التي يدعمها البنك الدولي في إطار "نافذة" البنك بشأن الاستجابة للأزمات. وأنشأ **البرنامج** أيضا شبكة من الشركاء في مجال البحوث، ولا سيما في جامعات منطقة الساحل. وقام المكتب الإقليمي بدور رئيسي في بناء هذه الشراكات على المستوى الإقليمي وفي دعم قدرات المكاتب القطرية.

46- وأحرز تقدم كبير في تنويع الشراكات مع مؤسسات التمويل والقطاع الخاص. وينبغي تقييم هذا التقدم في ضوء ما يلي: 1) الخطر المعترف به المتمثل في أن تصبح المكاتب القطرية مثقلة بالأعباء؛ و2) نهج الشراكة العملية التي تفتقر في بعض الأحيان إلى التعاون الكافي؛ 3) تناوب الموظفين مما قد يعيق التعاون في بعض الأحيان.

العمل مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين وتعزيز قدراتهم

47- تعد الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، التي توزع نسبة كبيرة من أغذية **البرنامج**،[13] عامل نجاح رئيسيا لعمليات الطوارئ التي ينفذها **البرنامج**، إذ تيسر الوصول والقبول مع تقليل التكاليف. وتفي مواءمة المعونة مع السياق المحلي أيضا بالالتزامات العالمية **للبرنامج** بصفته أحد الجهات الموقعة على الصفقة الكبرى. وقد استثمرت المكاتب القطرية بكثافة في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية، مع التركيز على إدارة المخاطر وتحسين تنفيذ الخدمات بدلا من المواءمة مع السياق المحلي. ويتسم نقل المخاطر المتصلة بالأمن بأهمية كبيرة ويثقل كاهل شركاء **البرنامج** في بعض الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر المالية الناشئة عن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية تخرج أحيانا عن نطاق السيطرة على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز مؤخرا في إطار مشروع الضمان العالمي. ولا يزال الإطار التنظيمي ونظم وعمليات إدارة الشراكات في **البرنامج**، ولا سيما المالية، غير مواتية لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي والتشغيلي للمنظمات المحلية.

الاستنتاجات

48- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، خلص التقييم إلى ثمانية استنتاجات بشأن قدرة **البرنامج** على الاستعداد للأزمات والاستجابة لها في البلدان الثمانية.

49- **الاستنتاج 1: استجاب البرنامج بسرعة للأزمات الكثيرة التي تسببت في تدهور حاد في الأمن الغذائي والتغذوي في الإقليم.** ومن بين العوامل التي مكّنت **البرنامج** من توسيع نطاق استجابته لحالات الطوارئ، أشار التقييم إلى استخدام آلياته المؤسسية للاستعداد لحالات الطوارئ، وقدرته التشغيلية، وتنويع موارده المالية حتى عام 2022، وقيادته وقدرته على الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المنظمة أكثر سرعة على التصرف من خلال تطور أساليب تدخلها. ونتيجة لذلك، حقق **البرنامج** أهدافه أو حتى تجاوزها في ما يتعلق بعدد المستفيدين الذين كان يهدف إلى الوصول إليهم في البلدان الثمانية في الفترة بين عامي 2018 و2022. **وبسبب النقص الحاد المتزايد في التمويل في عام 2023 وزيادة التكاليف التشغيلية، اضطر البرنامج إلى تحديد أولويات تخصيص موارده، ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص الضعفاء، اختار البرنامج في كثير من الأحيان تقليص الحصص الغذائية أو مدة أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ. كما حشد البرنامج قدراته لدعم الاستجابة الجماعية،** وقام بدور مهم في إجراء تحليل قوي لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، فضلا عن تقديم الخدمات للجهات الفاعلة

[13] وزعت المنظمات غير الحكومية الوطنية 42 في المائة من أغذية **البرنامج** في الفترة 2018-2023 في البلدان الثمانية.

الإنسانية والنظم الوطنية. وأخيرا، كان للمكتب الإقليمي دور رئيسي في مساندة المكاتب القطرية التي قدم إليها الدعم الاستراتيجي والتقني والتشغيلي.

50- **الاستنتاج 2: على الرغم من التنفيذ الفعال لعمليات البرنامج للاستجابة لحالات الطوارئ، تباينت المؤشرات المرتبطة بها.** وعلى الرغم من تصميم **البرنامج** على الاستجابة على مراحل وبطريقة متسلسلة في المناطق الأكثر تضررا من الأزمات الأمنية، يواجه **البرنامج** في كثير من الأحيان تحديات في دعم تعافي السكان المتضررين من الأزمات الأمنية والنزاعات وقدرتهم على الصمود. **وفي الوقت نفسه، تتزايد الاحتياجات بدرجة تتجاوز قدرة المؤسسات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتصبح بيئات العمل أكثر تعقيدا وينكمش التمويل.**

51- **الاستنتاج 3: أثبت البرنامج قدرته على الابتكار والاستثمار في النظم لدعم استجابته لحالات الطوارئ،** ولا سيما في ما يتعلق بجمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والتحويلات النقدية، ورقمنة المساعدات. واكتسب **البرنامج** مهارات جديدة من أجل دعم تنفيذ البرنامج المتكامل لبناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل والحماية الاجتماعية التكيفية وإقامة شراكة مع المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، وهي آلية مبتكرة لتمويل المخاطر المناخية. ومع ذلك، لم تحقق الابتكارات جميعها القدر نفسه من النجاح.

52- **الاستنتاج 4: كان على البرنامج أن يتكيف مع الحالات الأمنية المتدهورة** التي يتقلص فيها الحيز الإنساني ويصبح مسيسا وتصبح فيها مسائل الوصول أساسية. ونوّع **البرنامج** استراتيجيات الوصول التي أثبتت فعاليتها في دعم عملياته. ومع ذلك، يسير **البرنامج** على خط رفيع على نحو متزايد بين رغبته القوية في الشراكات ودعم النظم الوطنية المرتبطة بالحكومات التي تكون أحيانا أطرافا في النزاعات، من جهة، والتزامه بالتمسك بالمبادئ الإنسانية من جهة أخرى. وفي مواجهة هذه المعضلات، التي تؤثر على العديد من الجهات الفاعلة، **فإن المبادئ الإنسانية والممارسات الجيدة في مجال مراعاة ظروف النزاع في البرمجة لا توجه بشكل كاف عملية صنع القرار في البرنامج.**

53- **الاستنتاج 5: قام البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقييم بتنظيم شراكاته الاستراتيجية وتنوعيها، مما يبرز قيمته المضافة،** ولا سيما قدرته على الجمع بين التنفيذ الفعال على نطاق واسع وتعزيز القدرات. وفي حين أن الحالة السياسية الراهنة تضعف المؤسسات الإقليمية، فإن قدرات **البرنامج** في مجال الدعم التقني وقيمته المضافة معترف بها على نطاق واسع. وهي لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي، باستثناء تحليل الأغذية والتغذية، الذي يقوم فيه بدور أساسي.

54- **الاستنتاج 6:** يجب الاستفادة بشكل أكبر من **الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تشكل عاملا رئيسيا لنجاح البرنامج،** في مجالي الحماية والإدماج. وعلاوة على ذلك، لا تزال هذه الشراكات قائمة بشكل كبير على المعاملات ولا تركز بشكل كاف على المواءمة مع السياق المحلي.

55- **الاستنتاج 7: ينتج البرنامج قدرا كبيرا من البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي،** التي يستخدمها لتحديد عدد الأشخاص والمناطق الجغرافية المستهدفة ولدعم الدعوة وتعبئة الموارد. **ومع ذلك، فإن التحليلات التي يجريها البرنامج لا توجه بشكل كاف الاستجابة لحالات الطوارئ، أو العمل على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، أو العمل الاستباقي.** ويرجع ذلك إما إلى عدم وجود منصة للمناقشة أو إلى وجود فجوات رئيسية في التحليلات.

56- **الاستنتاج 8: أحرز البرنامج تقدما كبيرا في ما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين وتعميم المساواة بين الجنسين والحماية.** ومع ذلك، يفتقر **البرنامج** إلى توجيه واضح بشأن المساهمة الواقعية والمحددة السياق التي يمكن أن تقدمها عملية الطوارئ في مسائل عدم المساواة بين الجنسين والحماية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعالج مواضيع التنوع والإدماج الشاملة معالجة كافية أو لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي. ومن شأن الأدلة المتعلقة بتأثيرات تدخلات **البرنامج** الطارئة على أوجه عدم المساواة بين الجنسين والحماية فضلا عن التحليل المتعدد القطاعات لأوجه الضعف المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي أن تساعد في إثراء مثل هذا التوجيه.

التوصيات

التوصية	نوع التوصية	المكتب المسؤول أو المكاتب المسؤولة	الكيانات الأخرى المتعاونة	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
1: في سياق الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن زيادة النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب المشاكل الهيكلية، يتطلب انكماش التمويل المتاح أن يعزز البرنامج تحديد أولويات الاحتياجات الأكثر إلحاحا في استجاباته لحالات الطوارئ، وكذلك تحسين تصميم وتنفيذ دعمه في تعافي السكان المتضررين من النزاعات وقدرتهم على الصمود.	استراتيجية	المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا		عالية	
1-1: دعم زيادة تحديد أولويات الاحتياجات الأكثر إلحاحا في الاستجابات لحالات الطوارئ، ولا سيما من خلال دعم ما يلي: 1) إجراء تحليل أكثر دينامية لهشاشة الأوضاع؛ 2) إجراء تحليل أكثر تفصيلا بهدف إثراء المفاضلات المرتبطة بزيادة تحديد أولويات الاستجابات (انظر التوصية الفرعية 2-1)؛ 3) نسخ خاصة بكل بلد من المبادئ التوجيهية لتحديد الأولويات التي وضعها المكتب الإقليمي.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج، ووحدة البحث والتقدير والرصد)	المكاتب القطرية (الإدارة؛ ووحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة البرامج)	عالية	يونيو/حزيران 2025
1-2: دعم تعزيز تصميم وتنفيذ تدخلات التعافي وبناء القدرة على الصمود للسكان ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحا في المناطق المتضررة بشدة من الأزمات الأمنية والنزاعات بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية (ولا سيما كيانات الأمم المتحدة الأخرى) والجهات الفاعلة الوطنية.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج، ووحدة البحث والتقدير والرصد)	المكاتب القطرية (وحدة البرامج) المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2025
1-3: تشجيع مواءمة إجراءات **البرنامج** مع نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المستجيبة للصدمات، وإعطاء الأولوية للتكامل مع أصحاب المصلحة الآخرين. ودعم المنصات الحالية من خلال الالتزام بتطويرها واستخدامها وتقديم الدعم التقني لتعزيز الطريقة التي تتناول بها هذه النظم الوطنية المسائل الناشئة عن النزاع والمخاطر الأمنية واحتياجات الأشخاص الذين يعانون من النزوح الممتد مع ضمان حماية البيانات الشخصية.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	المكاتب القطرية (وحدة البرامج) المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه)	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2025
2: تعزيز وضع جدول أعمال بحث إقليمي يركز على حالات الطوارئ، ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتوقع، والثقافة التنظيمية لتحسين استخدام الأدلة القائمة بالإضافة إلى برنامج البحث المرتبط بالبرنامج المتكامل لبناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية، ومن أجل دعم جودة التدخلات والدعوة وإدارة المخاطر.	استراتيجية	المكتب الإقليمي (وحدة البحث والتقدير والرصد)		عالية	
2-1: تعزيز وضع برنامج بحث إقليمي، مع إعطاء الأولوية لاستخدام البيانات الحالية أو التي تُجمع بانتظام، مع مراعاة ظروف كل بلد والتركيز على الاستجابة للأزمات والتعافي منها.		المكتب الإقليمي (وحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة التقييم الإقليمية)	المكاتب القطرية (وحدة البحث والتقدير؛ والرصد ووحدة البرامج) المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2025

التوصية	نوع التوصية	المكتب المسؤول أو المكاتب المسؤولة	الكيانات الأخرى المتعاونة	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
			المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ ووحدة الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها)		
2-2: توضيح أهداف التوقع ووسائله (تحليل الاتجاهات والمخاطر الطويلة الأجل، وتخطيط السيناريوهات والتفكير الاستشرافي)، وتحديد تقسيم المسؤوليات الداخلية على المستويين الإقليمي والقطري، ووضع استراتيجية شراكة مخصصة.		المكتب الإقليمي (وحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة البرامج)	المكتب الإقليمي (الإدارة، ووحدة الشراكات) المكاتب القطرية (وحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة البرامج) المقر (شعبة التحليل والتخطيط والأداء)	عالية	ديسمبر/ كانون الأول 2025
2-3: دعم تعزيز استخدام المعرفة عن طريق التشجيع المنهجي لمنصات صنع القرار داخل **البرنامج** ومع الشركاء المتعاونين لاستخدام منتجات البحوث والتقييم والرصد التي يضطلع بها **البرنامج**، وعن طريق تبادل المعلومات والمعارف على نطاق أوسع مع النظراء الحكوميين والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما بهدف إثراء الدعوة (على سبيل المثال، بشأن قبول التحويلات النقدية، وتعبئة الموارد، والاستهداف، وتحديد أولويات الاستجابات).		المكتب الإقليمي (وحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة البرامج؛ ووحدة التكنولوجيا)	المكاتب القطرية (وحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة البرامج) المقر (شعبة التحليل والتخطيط والأداء)	متوسطة	ديسمبر/ كانون الأول 2025
3: تعزيز قدرة البرنامج على دعم المبادئ الإنسانية في المنطقة ومواصلة جهوده لضمان الوصول في ضوء التزامه بالمبادئ الإنسانية وكذلك البيئة التشغيلية المتغيرة وما يتصل بها من مخاطر تشغيلية ومخاطر تمس السمعة.	استراتيجية	المقر (مكتب نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات)		**عالية**	
3-1: وضع بروتوكول يتيح للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية طلب وضع رسمي ودعم تنظيمي من المقر عند التعامل مع المعضلات الشديدة الحساسية والعالية المخاطر.		المقر (مكتب نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات)	المكتب الإقليمي (الإدارة؛ ووحدة إدارة المخاطر؛ ووحدة البرامج) المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ وفريق الوصول التقني).	عالية	يونيو/حزيران 2025
3-2: بالنسبة للمكاتب القطرية والجهات الفاعلة المحلية، وضع برنامج للتعلم والحوار والدعم بشأن المبادئ الإنسانية ومفاوضات الوصول على المستويين الوطني والإقليمي بالاستعانة بأدوات وتوجيهات **البرنامج** الداخلية.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	المكتب الإقليمي (وحدات الأمن؛ والبحث والتقدير والرصد؛ وإدارة المخاطر) المكاتب القطرية (وحدة البرامج؛ ووحدة الأمن؛ ووحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة إدارة المخاطر) التصميم: المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ ومكتب نائب المديرة التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات؛ وفريق الوصول التقني)	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2025
4: تعزيز النهج المتبع حيال المسائل المتصلة بالمنظور الجنساني والشمول، والمساءلة أمام السكان المتضررين، والحماية وتماسك النسيج الاجتماعي من خلال تعزيز الشراكات والاستفادة من المزايا النسبية للبرنامج في سياق تتضاعف فيه الالتزامات والمتطلبات المتعلقة بالمسائل الشاملة وتصبح أكثر تعقيدا.	استراتيجية	المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)		عالية	

التوصية	نوع التوصية	المكتب المسؤول أو المكاتب المسؤولة	الكيانات الأخرى المتعاونة	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
4-1: الوفاء بالالتزامات الطموحة **للبرنامج** في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحماية في الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال دعم المكاتب القطرية في تنفيذ هذه الالتزامات.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	المكاتب القطرية (وحدة البرامج) المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ ودائرة المساواة بين الجنسين والحماية والشمول؛ ودائرة رصد البرامج والإبلاغ عنها)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2025
4-2: توجيه الاستمرار والتوسع في الشراكات على المستوى الإقليمي (مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجمعيات والهيئات المحلية في البلدان) من أجل ما يلي: (1) تجميع آليات التعقيبات المجتمعية حيثما كان ذلك مناسبا؛ (2) معالجة المسائل المرتبطة بالرعي، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والشباب، والحماية.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	المكاتب القطرية (وحدة البرامج؛ ووحدة البحوث والتقييم والرصد) المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ ودائرة المساواة بين الجنسين والحماية والشمول)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2025
4-3: دعم استخدام مؤشرات جديدة لمراعاة ظروف النزاع في جميع البلدان.		المكتب الإقليمي (وحدة البحث والتقدير والرصد)	المكاتب القطرية (وحدة البحث والتقدير والرصد)	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2025
5: في ضوء المنافع السياسية المحتملة والمكاسب الممكنة في الكفاءة والفعالية، ضمان توافق عمليات إدارة الشراكات التي يحددها المقر مع الالتزامات العالمية للبرنامج من حيث المواءمة مع السياق المحلي وإدراج أهداف لتمكين الجهات الفاعلة المحلية في الاستراتيجيات الإقليمية القائمة.	استراتيجية	المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)		متوسطة	
5-1: في إطار وضع سياسة المواءمة مع السياق المحلي وتنفيذها، استعراض عمليات اختيار شراكات **البرنامج** وإدارتها لضمان أن تكون أدوات للمواءمة مع السياق المحلي.		المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ ودائرة ضمان التنفيذ؛ وشعبة سلسلة الإمداد والتسليم)	المقر (مكتب الشؤون القانونية)	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2025
5-2: إدراج أهداف تمكين أصحاب المصلحة المحليين في إدارة أزمات الغذاء في الاستراتيجيات الإقليمية القائمة.		المكتب الإقليمي (وحدة البرامج)	المكاتب القطرية (وحدة البرامج) المقر (وحدة الشركاء التشغيليين التابعة لدائرة ضمان التنفيذ؛ وشعبة سلسلة الإمداد والتسليم)	متوسطة	يونيو/حزيران 2026
6: توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه البرنامج لاستراتيجيات الاستجابة وآلياتها وأدواتها التي تستخدمها مؤسسات التكامل الإقليمي لمنع وإدارة أزمات الغذاء والتغذية في مجال تؤدي فيه هذه المؤسسات دورا معترفا به.	استراتيجية	المكتب الإقليمي (الإدارة، ووحدة البحث والتقدير والرصد؛ ووحدة سلسلة الإمداد؛ ووحدة البرامج)	المقر (شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ وشعبة سلسلة الإمداد والتسليم) المكاتب القطرية (نيجيريا والنيجر وبوركينا فاسو)	متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2025

الملحق

نظرية تغيير مبسطة

المصدر: فريق التقييم بالتشاور مع المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية.